

ضرائب الجزائر العثمانية من خلال بعض الظواهر المازونية

أ. أحمد مجري *

عرفت الجزائر في العهد العثماني أنواعا مختلفة من الضرائب، مسّت جميع أنواع النشاطات الفلاحية والمهنية والتجارية، بحيث يضمن البايات جمع أكبر قدر من الأموال من الرعية، خاصة مع نهاية هذا العهد، بعدما تناقصت مداخيل الدولة، جراء ضعف مردود البحرية الجزائرية من جهاد البحر، وانحصار دخل الخزينة في الضرائب المفروضة على الرعية .

وهذا الأمر؛ جعل ناصر الدين سعيدوني يعلّق على النّظام الضريبي للأيالة بقوله: " يمتاز نظام ضرائب الأيالة بتعدّد مصادره، وتأثيره على النشاطات الاقتصادية المنتجة، فلم يفلت من هذا النظام الجبائي أيّ فرع من الإنتاج الفلاحي والصناعي والتجاري، ولا أية مادة قابلة للدفع"¹.

وإذا استثنينا فئة الأتراك الحاكمين، وقبائل المخزن التي أعفيت من الضرائب لقاء خدماتها العسكرية المقدمة للبايليك؛ فإنّه لم يسلم من هذه الضرائب الكثيرة غيرُ فئة محظوظة قليلة العدد، هي فئة المرابطين من شيوخ زوايا، ورجال علم تصدّروا للإفتاء أو الإمامة والتعليم.

* كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية ، جامعة وهران

وقد كان البايات والدايات يتقرّبون إلى هذه الفئة؛ بتقديم الظهائر التي تعفي شيوخ الطرق الصوفية، وأرباب العلم مع عائلاتهم؛ من جميع أصناف الضرائب، والمطالب المخزنية التي تعدّدت إلى القدر الذي لم يصبح ممكنا ذكرها كلها في هذه الظهائر، وإنما يكتفى ببعضها ثم يعمّم الإعفاء على الباقي. وللدلالة على تعدّد هذه الضرائب وتزايدها؛ نورد ظهيرا وقّعه خليفة الباي الحاج أحمد، يعفي فيه الشيخ محمد بن المهدي²؛ إمام مسجد أبي ذلول بمازونة من مجموعة منها؛ ونصه كالآتي:

" الحمد لله، وصلى الله على سيّدنا محمد وآله وصحبه وسلّم، يعلم الواقف على هذا الأمر الكريم، والخطاب الواضح الجسيم، النافذ أمره، العلي شأنه وقدره؛ من إخواننا الخلفوات لار، وأبنائنا القوّاد والعمّال، وسائر المتصرّفين في الأحوال، خصوصا عمالة مازونة، سدّد الله الجميع، ووفق الله الكل لصالح القول وحسن الصنيع.

وأنتنا أنعمنا على ماسكه، العالم الأجلّ المرعي المبجل ، الزّكي الأفضل، السيّد محمد بن المهدي، نجل العالم الأواه، الخايف من مولاه، المرحوم بكرم الله، الحيّ القيوم، السيّد محمد بن المهدي³ - برّد الله ضريحه، وأسكنه من الجنان فسيحه- ، وجدّدنا له على ما بيده من تحرير لاغواتنا الذين قبلنا، وأوصينا له بحرمه واحترامه، ورعيه وإكرامه؛ بحيث لا يطالبه أحد من العشور والعشرات، ومبيت ومونة، وصخرة، وغير ذلك من التكاليف المخزنية والوظائف السلطانية قلّت أم جلّت.

وأبقيناه مفتيا بمازونة، وخطيبا مرضيا من كونه إماما مهديا، وعدلا مرضيا، وعالما محضيا، يصلي الصلوات الخمس أيضا في جامع أبي ذلول، على حسب العادة والطريق المعتادة، ويفصل بين المصلين في دعاويهم الشرعية، ولا يخرج على القوانين الفقهية.

كما أننا أنعمنا على كافة إخوانه السيد علي، والسيد أحمد، والسيد علي الصغير، وعلى أولادهم، وأولاد أولادهم، وعقبهم وعقب عقبهم، حيثما تناسلوا وامتدت فروعهم في الإسلام، وحرّزناهم من جميع التكاليف المخزنية والوظائف السلطانية؛ بحيث لا يقاسون بما يقاس به غيرهم لا قليلا ولا كثيرا، إنعاما تاما شاملا عاَمًا؛ لهم ولكل ما تنسّل منهم.

فحسب الواقف عليه؛ أن يعمل بمقتضاه ولا يتعدّاه، وأصل العمل كلّ الله، ومن بدّل أو غيّر فالله حسبه، ومتولي الانتقام منه ذ، ومن تعدّى الحدّ فقد استوجب الحد . وبتاريخ أول ذي الحجة الحرام، كُتب بأمر السيد الحاج أحمد الخليفة وفقه الله، عام 1215هـ⁴.

يُجمل هذا الظهير عددا لا حصر له من الفوائد التاريخية ، تقتصر منها على ما يتعلّق بموضوع الضرائب، فقد أعفي المفتي منها جميعا، أجمل الظهير بعضها، وفصّل أخرى؛ وهي :

1. العشور

2. العشرات

3. المبيت

4. المونة

5. الصخرة

وتبيّن رسالة أخرى غير مؤرّخة ، وموقّعة من الباي محمد ؛ نوعا آخر من الضرائب هو (الخطيّة) .

جاء في هذه الرسالة ما يلي : " عامة أهل تساريت، سلام عليكم وبعد، جعلنا عليكم أربع مائة⁵ سلطاني خطية، وبعثنا لكم الخلاصة، فاعزموا بخلاصها لا بد ولا بد، وإلا نبعث لكم مائتين⁶ فارسا، ذنوبكم على رقابكم والسلام . بأمر السيد محمد باي وفقه الله " ⁷ .

ومع الأسف الشديد ؛ فإنّ هذه الوثيقة جاءت مقتضبة، ولم تعطنا التاريخ، ولا هي عرفتنا سبب هذه الضريبة المفروضة على أهل تساريت، وهل هي دورية أم عارضة بسبب جرم ارتكبه.

وعلى العموم؛ فإنّ لفظ (الخطيّة) المشتق من الخطأ، يستعمل عادة للدلالة على الغرامة المفروضة لعقاب من ارتكب خطأ في حق البايليك .

وإذا علمنا من خلال رسالة أرسلها الداوي حسين إلى حاكم مازونة السيد عبد الله، اعتبرت أهل تساريت من الرعية الطائعين الدافعين للواجبات المخزنية؛ فيمكن اعتبار هذه الخطية واحدة من وسائل التأديب، التي أتت أكلها، باعتبار أن الباي محمد كان قبل ولاية الداوي حسين. فقد جاء في نص الرسالة ما يلي :

" ... إنّ حومة بوماتع وحومة القصبّة وحومة اتساريت وحومة الشيخ أبي طالب وأهل بوزلول فكلهم دفعوا وخلّصوا جميع ما كان عليهم من عشر للدار الكريمة وطايعين وحامدين وشاكرين ..."⁸.

" وقد أدّى هذا التوسّع في جلب الضرائب [كما يرى سعيدوني]؛ إلى جعل الدولة أداة استهلاك، تعيش على موارد البلاد، دون أن تسعى إلى تنميتها أو تطويرها، فكل ما تنتجه البلاد يُستهلك في دفع رواتب الموظفين والجند، أو يودع في خزائن الدولة، دون التفكير في تطوير وسائل الإنتاج، التي عرفت آنذاك نموا ملحوظا في الدول الأوربية"⁹.

ولكلام سعيدوني أكثر من دلالة؛ فإنّه يقرّر في البداية، أن الدولة لم تترك مجالا يمكن أن يدّر عليها أموالا؛ إلا واستخلصت منه الضرائب، ثم إنّ هذه الضرائب لم تكن توظّف إلا في تغطية مصاريف طبقة من طبقات المجتمع، وهي طبقة الجند .

واقتصاد هذا هو حاله؛ لا بدّ أن يكون له أثر وخيم على الحياة الاجتماعية؛ وذلك لسببين :

الأول : ظهور بعض المظالم التي فرضها الموظّفون الذين يجمعون هذه الضرائب، لأن سلطات الأيالة كانت بحاجة مستمرة إلى مورد مالي قارّ ومضمون؛ مما جعلها توكل جمع الضرائب إلى موظفين خاصين؛ مقابل مبالغ مالية محددة، تقدّمونها مسبقا للخزينة، وكان لهذا النظام مضار كبيرة على الرعية من جهة، وعلى خزينة الدولة من جهة أخرى.

فقد تسبب هذا الأسلوب في تحديد مداخيل الخزينة، وحرمانها من جزء كبير من الضرائب كان يذهب إلى جيوب هؤلاء الموظفين، من دون أن يكون للسلطات علم به، وهو سبب في إضعاف الدولة.

ومن جهة أخرى؛ أدى هذا الأسلوب إلى إهلاك موارد الرعية، التي لم تكن دائما قادرة على مواكبة هذه الزيادة، فدفعت بالكثير من الفلاحين إلى ترك أراضيهم، والنزوح إلى أماكن بعيدة عن سلطة البايليك، أو إلى التحول إلى حياة الرعي والتنقل، بدل حياة الاستقرار التي كانوا يعيشونها؛ مما أنقص أعداد السكان بالمدينة وريفها.

ويذكر مارسسي Mercier أن أهم وظيفة يحرص الباي على نجاحها؛ هي جمع وإيصال الدنوش إلى الباشا، لهذا فهناك محلاتان تخرجان بقيادة الخليفة، في الربيع وفي الخريف، تجوبان أراضي قبائل الرعية لجمع هذه الضرائب، ثم يرسل الباي خليفته إلى الجزائر؛ محمّلا من مازونة بمائة ريال بوجو للباشا، معها مجموعة من العبيد ذكورا وإناثا، وأحمال من الحايك والبرانس البيضاء والسوداء، والجلود الحمراء، والحياد فائقة الجودة، زيادة على البغال والحمير وغيرها¹⁰.

ولقول مارسسي أكثر من فائدة؛ فبالإضافة إلى وصفه لحرص البايات على جمع الضريبة المستحقة للباشا؛ فإنه يعرفنا بمادة هذه الضريبة، وقدرها المستحق كل سنة، وفي ذلك دلالة على قيمة هذا البايليك ومكانته الاقتصادية، ونوع المواد التي تفرض عليها الضريبة.

ويواصل قائلا : " ... كان على الباي أن يحمل مرة كل ثلاث سنوات،
ويزيد على الحملة السابقة (التي حملها) أربعين ريال بوجو، مع كمية إضافية من
العبيد والحايك، معها حوالي أربعين فرسا من أجود الخيل، ... " ¹¹ .
ولقد ظهر مع هذا التحول أوضاع اجتماعية جديدة، كان من أبرزها شيوع
فكرة الأحلاف العشائرية، والتي عرفت بفكرة الصف، واعتبرت وسيلة فعالة
لحماية القبيلة من أي اعتداء قد تتعرض له من القبائل المجاورة، خاصة وأن
السلطات الحاكمة لم تكن لها مصلحة في حماية هذه القبائل وحفظ النظام، بل
على العكس من ذلك؛ اتخذت الصراع العشائري والتنازع القبلي ذريعة للتدخل في
الشؤون الخاصة لهذه القبائل، ومطية لبسط نفوذها على المناطق الخاضعة لهذه
القبائل ¹² .

الثاني : استعمال الحملات العسكرية لاستخلاص الضرائب، فكثيرا ما
كانت السلطات الحاكمة تلجأ إلى هذا الإجراء؛ مرة على الأقل أو مرتين؛ واحدة
في الخريف، وأخرى في الربيع من كل سنة لاستخلاص الضرائب والعوائد، أو
لتأديب القبائل المتملصة من هذه المطالب.
وغالبا ما تنتهي هذه الحملات بنتائج جد وخيمة على حياة هذه القبائل
التي تتوجه إليها، على المستويين الاجتماعي والاقتصادي .
ونظرا لأنّ عماد هذه الحملات كان يقوم على فرسان المخزن؛ فإنّ عداوة
كبيرة نشأت بينهم وبين مختلف قبائل الرعية .

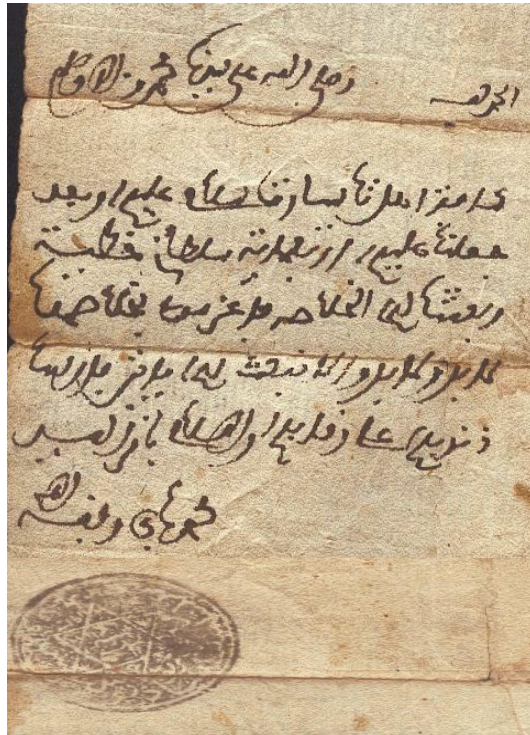
وهكذا تشكّلت عائلات إقطاعية في بايليك الغرب، تابعة لسلطة الأتراك، وتتمتع بسلطة كاملة على إقطاعاتها، شرط الحفاظ على دفع الضريبة، والمشاركة بفرسانها في المحلات التركية التي تخرج لجمع الضريبة .

ومن بين هذه العائلات الحشم - سكان غريس وأجداد الأمير عبد القادر، وعائلات سيدي العربي سكان مينا، ومديونة سكان الظهرة، وابن قدور أولاد سيدي الشيخ، الذين أعطونا صورة واضحة لهذا الشكل من الإقطاع¹³.

وباعتبار أن الباي كان رجل حرب بالدرجة الأولى (إنكشاري)، ومهمته الأساسية هي حفظ الأمن وجباية الضرائب؛ فإن اهتمامه انصبّ أساسا على تنظيم النشاط العسكري بالبايليك، فقام ببناء قوة عسكرية خاصة تأتمر بأمره، وهي القوة الدائمة بالبايليك، بالإضافة إلى القوات الموسمية المتمثلة في الحاميات، التي يرسلها الباشا إلى مختلف المدن الحساسة بالبايليك لدعم سلطة الباي.

الملحق رقم : 2

رسالة الباي محمد إلى سكان حي تساريت تحدد قيمة الخطية المفروضة عليهم



الهوامش :

- ¹ ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1792 - 1830م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، ط : 2 ، 1985 م ، ص : 117 .
- ² ينتمي الشيخ محمد بن المهدي إلى عائلة الكتروسي، التي احتكرت الريادة العلمية، ومعها منصبي الإمامة والإفتاء طيلة فترة الحكم العثماني تقريبا، واستفاد أبناؤها من عدد كبير من الظهائر، التي تعفيهم من الضرائب وتوصي باحترامهم وتقديرهم ؛ هم وعقبهم، ومن دار في فلكهم من الخدام والخماميس وغيرهم .
- ³ حمل العديد من أبناء أسرة الكتروسي هذا الاسم، لذلك كثيرا ما يقع الخلط بينهم، إذ لا سبيل للتفريق سوى تواريخ الظهائر .
- ⁴ كتب على ختم الظهير أعلى الصفحة على اليمين: الواثق بالله أحمد بن مصطفى 1215هـ . ينظر الظهير في الملحق رقم : 1 .
- ⁵ كذا في الأصل .
- ⁶ كذا في الأصل .
- ⁷ ملحق رقم : 2 .
- ⁸ ينظر الملحق رقم : 3 .
- ⁹ ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي ، مرجع سابق ، ص : 117 .
- ¹⁰ Mercier , op cit , p : 137 .
- ¹¹ ibid , p : 137 .
- ¹² ناصر الدين سعيدوني، " الإنسان الأوراسي وبيئته "، الأصالة، أوت - سبتمبر 1978م، ص : 142 _ 143 .

¹³ Mercier , op cit , p : 137 .